

## AA Á

موريس أنجرس\*، "منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية: تدريبات علمية". الإشراف على الترجمة مصطفى ماضي. الطبعة الثانية نشر دار القصبية، الجزائر، 2006، يتألف من 477 صفحة

يدور موضوع كتاب منهجية البحث في العلوم الإنسانية: تدريبات علمية لمؤلفه موريس أنجرس حول منهجية البحث العلمي. هذا الكتاب متداول عند العديد من الطلبة والباحثين لثرائه المعرفي والعلمي، إلا أن الجديد يتمثل في ترجمته إلى اللغة العربية في زي جديد وطبعة جزائرية حديثة (2006). قام بالترجمة جملة من الأساتذة المختصين الجزائريين.

يضم الكتاب 477 صفحة عند تصفحها يجد القارئ نفسه أمام ستة أقسام و إثني عشر فصلا مقسمة مثنى مثنى، تحوي في طياتها زخما علميا ثريا بأسلوب بسيط وسهل للفهم والاستيعاب، في نفس الوقت معبر بأمثلة واقعية متسلسلة تحفز على التمهيد والتمعن.

المغامرة العلمية هي أول قسم جمع فصلين اثنين، الأول يلخص مكونات الروح العلمية من الملاحظة إلى الموضوعية مروراً بالمساءلة، الاستدلال، المنهج، والتفتح الذهني. العناصر المذكورة تعد أساسية لكي يتسم أي بحث بصفة العلمية. أما الفصل الثاني فيؤسس لخصائص العلم من أنواع المعارف إلى مصادر المعرفة العلمية، ثم لغة العلم، أهدافه، وخصائص العلوم الطبيعية والإنسانية.

القسم الثاني يشرح الطريقة العلمية في العلوم الإنسانية من خلال فصلين يعالجان مقاييس تمييز البحث، حلقاته، أخلاق الباحث، المنهج و المناهج، تقنيات البحث ومقاييس تصنيفها، ثم التقسيم العلمي.

المرحلة الأولى من البحث: تحديد المشكلة، الفصل الخامس منها ينير للقارئ طريقه في كيفية اختيار الموضوع، استعراض الأدبيات، تدقيق الإشكالية بعد نقد الوثائق وانتقائها. أما الفصل السادس فيُعرف بالفرضية خصائصها، حدودها، وأشكالها. كما يستعرض التحليل المفهومي بمختلف أبعاده، تليها طرق المراقبة

\* Angers, Maurice, *Initiation pratique à la méthodologie des sciences humaines*, Anjou, CEC, 1992.

الداخلية والخارجية، ثم يوضح في الأخير الإطار المرجعي الذي يشكل مجتمع البحث الذي سيكون محل الدراسة وخصائصه. يجد القارئ باحثًا كان أم طالبًا ضالته من خلال القسم الرابع في البناء التقني للدراسة من حيث تقنيات البحث حيث بدأ بالملاحظة، المقابلة، الاستمارة أو سبر الآراء، التجريب، تحليل المحتوى، وكيفية تحليل المعطيات الإحصائية وهذا حسب الطريقة التي سيعتمدها الباحث في دراسته. الفصل الثامن مكمل لسابقه، يضم أدوات الجمع التي يبين من خلالها كيفية بناء إطار الملاحظة أو بناء وثيقة الأسئلة، إضافة إلى كيفية بناء المخطط التجريبي وكذا فئات تحليل المضمون.

يضم القسم الخامس المرحلة الثالثة من البحث التي تعتنى بكيفية جمع المعطيات، انطلاقًا من انتقاء عناصر مجتمع البحث ثم كيفية استعمالها وتوظيفها. أما القسم السادس يأخذ القارئ إلى المرحلة الرابعة والأخيرة للبحث، التي تعتمد على المخطط، الأسلوب، الموضوعية، البساطة، الوضوح، الدقة، والتصور العام... الخ، وبذلك يكون الباحث قد ألمّ ولو بقليل بمجرى ومرسى منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية.

بعد العرض المختصر للكتاب والتعريف بأقسامه، ارتأينا أن نختار القسم الثالث بفصليه للتفصيل فيهما، وذلك لاحتوائهما على الطرح وكذلك العملية. ميزة هذا الانتقاء ترجع إلى أن اختيار موضوع البحث وتحديد إشكاليته يعدان عنصرين أساسيين ومهمين لنجاح أي مشروع علمي، خاصة ضمن حقل العلوم الإنسانية.

تعدّ الفائدة المتوخاة من دراسة أي موضوع الركيزة الأساسية، التي تمد الباحث بالديناميكية والطاقة الضروريتين لأي بحث. ويمكن إيقاظ هذه الفائدة بمختلف مصادر الإلهام كالتجارب المعيشة، رغبة الباحث في أن يكون بحثه مفيدًا، ملاحظة المحيط، تبادل الأفكار، والبحوث السابقة. كل هذه العناصر يمكنها أن تجعل الباحث متحمسًا لمشروعه العلمي. إلا أن الحماس لوحده لا يكفي لاختيار الموضوع، الذي يجب أن يخضع إلى مدى إمكانية إنجازته على أرض الواقع، لذلك يجب أخذ الوقت والموارد المادية محمل الجد وتفحصهما جيدًا إضافة إلى توفير المعلومات الضرورية لبناء الموضوع من مصادر موثوقة. زيادة على الدراية الكافية بمدى تعقد موضوع الدراسة. حسب أنجرس يتم اختيار

الموضوع انطلاقاً من فوائده أولاً وعلى أساس إمكانية إنجازها ثانياً وذلك حسب الشروط والصعوبات المحددة.

لإثراء الدراسة يجب الإطلاع على الأدبيات مع جمع الوثائق وانتقائها ثم تقييم نوعيتها بالاستعانة بالمنهج التاريخي. يرى الكاتب أن تدقيق موضوع البحث يتم بطرح أربعة أسئلة رئيسية، أولها: لماذا نهتم بهذا الموضوع؟ وهذا من أجل ضبط أهمية الدراسة والأسباب التي دفعت الباحث إلى اختيارها. ثانيها: ما الذي نطمح لبلوغه؟ أو ما الهدف المرجو من وراء هذا البحث؟ ثالثها هو: ماذا نعرف لحد الآن؟ هذا السؤال يؤدي بنا إلى حوصلة وتلخيص المعارف المكتسبة حول الموضوع وذلك من خلال استعراض الأدبيات. الإسهامات النظرية مهمة جداً لتدقيق مشكلة البحث، حيث تقترح الاستنباطات المستمدة من الافتراضات المجردة للنظرية ميداناً خصباً للكشف عن نوع العلاقة التي تحكم الظاهرة أو الظواهر التي تم اختيارها للدراسة. و أخيراً: أي سؤال بحث سنطرح؟ عملياً كيف نجيب على التساؤل المطروح؟ أو بمعنى آخر كيف ننتقل من الجانب المجرد إلى الجانب الملموس للبحث. تتمثل الخطوة الأولى للعملياتية بإجابة مقترحة في شكل تنبؤ أو ما يصطلح عليه بالفرضية. حدود هذه الإجابة يجب أن تكون واضحة، دقيقة، وحيادية تعكس الواقع. الفصل السادس يبين صياغة الفرضية بكيفيات مختلفة: الفرضية أحادية المتغير، الفرضية ثنائية المتغير، الفرضية متعددة المتغيرات. في حالة ما إذا لم نستطع التنبؤ تستبدل الفرضية بالهدف الذي ينحصر في الإحاطة بسؤال البحث فقط دون تقديم افتراضات قابلة للتعديل.

يضيف موريس أنجرس أن الحدود الأساسية للفرضية أو لهدف البحث هي عبارة عن مفاهيم ينبغي تحديدها لمعرفة مداها، وبذلك يعد التحليل المفهومي سيورة تدريجية لتجسيد ما نريد ملاحظته في الواقع. هناك مفاهيم تستمد من النظريات العلمية يتم الحصول عليها بواسطة المنهج الاستنباطي، كما توجد المفاهيم العلمية المنعزلة خاصة بتلك المفاهيم الناشئة عن ملاحظة الواقع والتي يتم الحصول عليها بواسطة المنهج الإستقرائي.

تجسيد المفهوم يتطلب تفكيكه إلى أبعاد مختلفة، تترجم هذه الأبعاد إلى سلوكيات أو ظواهر ملاحظة تعرف بما يصطلح عليه بالمؤشرات، وكلما كان عدد المؤشرات كبيراً كانت صلاحية البعد كبيرة، لكن كيف نبني هذه المؤشرات؟

الجواب عن هذا السؤال هو بدوره يصاغ في سؤال: ما هي العلامات الملاحظة في الواقع والتي من خلالها يمكن تحديد هذا البعد؟ تبين المؤشرات التجسيد الناجح للفرضية لأنها تمثل الجانب المرئي للبناءات المجردة ومعها تأخذ العملياتية الوجهة الملموسة والحاسمة. قد تنتمي المؤشرات لأنواع مختلفة وهذا حسب طبيعة المتغير (المتغير مرتبط بالمفهوم)، إن كان كميًا فهناك جملة من العمليات الحسابية يتم القيام بها. أما إن كان كميًا فالوصف هو سيد الموقف. تجمع المؤشرات ضمن الدليل الذي يعتبر قياسًا كميًا مركبًا.

بعد تصميم الإطار المفهومي والعملي، يستلزم اختبار الصحة الداخلية والصحة الخارجية للتحليل المفهومي ضمن علاقته بالفرضية أو هدف البحث. فيما يخص الصحة الداخلية يجب التأكد من عدم ترك أي شيء للصدفة، وكذا تحديد المفهوم تحديدًا دقيقًا وواضحًا. أما الصحة الخارجية فتتعلق باختبار العلاقات بين عناصر الدراسة، انطلاقًا من صياغة الفرضية بطريقة واضحة، وصولًا إلى المؤشرات ومدى عكسها لحدود الفرضية أو حدود الهدف. نقرأ في الكتاب أن مراقبات الصحة الداخلية والخارجية مهمة لما تحويه من مراجعات نقدية للتحليل المفهومي، وتوضيح كل المفردات والمصطلحات المستعملة بدقة متناهية، إضافة إلى أنها تسمح بالتأكد من بقاء المفاهيم والمؤشرات أو المتغيرات دائمًا في فلك نفس المعنى.

في الأخير يبيّن الكاتب أن الإطار المرجعي يعد بمثابة المنظم والحيز الذي يساعد على ضبط مشروع البحث بتحديد الفارق بين ما يرغب الباحث في تحقيقه وما عليه إنجازه فعلاً وذلك من خلال معرفة مجتمع البحث الذي سيكون محل الدراسة وتحديد خصائصه. إضافة إلى تحديد الفترة المطلوب ملاحظتها. أما عنصري الوقت والموارد المادية المتوفرة لا يجب على الباحث أن يغفلهما لما لهما من أهمية كبيرة لضبط حدود البحث.

### نعيمّة أوطالب

صدر مؤخرًا كتاب يحمل عنوان "الإسلاميون والحكم في البلاد العربية وتركيا" جامعا بين دفتيه دراسات وبحوث الندوة الفكرية الأولى التي نظمت بمدينة مراكش المغربية يومي 16 و 17 يونيو 2006 من طرف مركز الدراسات الدستورية والسياسية بالتعاون مع مؤسسة كونراد أديناور وبمشاركة ثلة من

الأستاذة والباحثين إلى المهتمين بظاهرة الحركات الإسلامية في العالم العربي وتركيا.

افتتح الكتاب بورقة تقديمية حول موضوع الكتاب، حدد فيها الأستاذ محمد مالكي (مدير مركز الدراسات الدستورية والسياسية) الأسئلة الكبرى التي سعى الباحثون دارستها والإجابة وعليها في هذه الندوة وهي كالتالي:

- لماذا خيار المشاركة؟ ما هي أسسه النظرية ومقاصده السياسية؟
- كيف تتصور الحركات الإسلامية علاقاتها مع الفاعلين السياسيين الذين يختلفون معها في المرجعية السياسية؟
- كيف كانت حصيلة أداء الحركات التي توفرت لها شروط المشاركة سواء من داخل البرلمان، أو من موقع المسؤولية الحكومية؟
- ما هي طبيعة العقبات التي حالت دون إدراكها مقصد المشاركة؟ هل يتعلق الأمر ببنائها الذاتي؟ أم بعوامل موضوعية مرتبطة بالحياة السياسية أم بهما معا؟

- كيف يمكن بناء نموذج عقلاني لمشاركة يسعف الحركات الإسلامية في أن تصبح طرفا فاعلا في الحياة السياسية، ويجنبها الإقصاء بشقيه الذاتي (الخاص بها) والموضوعي (المرتبط بالنظم السياسية)؟

على خلفية هذه الأسئلة جاءت إسهامات المشاركين محاولة الإجابة من خلال آفاق نظرية متعددة. فبداية، حاول الباحث المغربي عبد السلام الطويل في مداخلته "قراءة في المسار السياسي لحزب العدالة والتنمية المغربي: دراسة في المفاهيم الحاكمة للمشاركة السياسية" تحديد حصيلة الأداء السياسي لـ "حزب العدالة والتنمية" وكذا موقفه وموقف سنده الدعوي المتمثل في "حركة التوحيد والإصلاح"، من جملة القضايا المؤطرة لعملية المشاركة السياسية من قبيل: الموقف من الديمقراطية، والإصلاح الدستوري، والعلمانية أو العلاقة بين الدين والسياسة. كما حاول الباحث تتبع مسار المشاركة السياسية للإسلاميين المغاربة وأثر ذلك على المفاهيم التي يتبناها الحزب وذلك من خلال استعراض لخصائص العمل التشريعي والرقابي لحزب العدالة والتنمية.

وقد حظيت التجربة المغربية باهتمام الورقة الثانية التي قدمها الباحث المغربي عبد الحكيم أبو اللوز فقد حاول هذا الأخير من خلال مداخلته "المشاركة السياسية للإسلاميين المغاربة" القيام بقراءة نقدية في مسار المشاركة السياسية

لحزب العدالة والتنمية سواء ذلك الذي صدر من طرف قيادات حزب العدالة والتنمية نفسها، أو ما تم استنتاجه من تحليل المعطيات التي توفرت من خلال تتبع طرق دخول الحزب إلى المجال السياسي ونوع ممارساته السياسية بعد ذلك الدخول، كما حاولت المداخلة البحث في المشاكل التي نجمت عن هذه المشاركة السياسية والتي اعتبرها الباحث إشكاليات نظرية ما تزال مطروحة على الحركة الإسلامية، ليخلص الباحث إلى استنتاج درجة ريفية من التشبع بالديمقراطية في وعي القيادات الإسلامية على الرغم من أن العمل الإسلامي مطالب بنظرة أكثر ديناميكية، تتمثل في إبراز القدرة على التعامل مع الحداثة السياسية باعتبارها مؤطرة لعمل المؤسسات الحديثة، وليس اللجوء إليها لاقتباس التقنية السياسية فقط. وقد طعم هذا البحث بملحق يوضح مسار الممارسة السياسية عند حزب العدالة والتنمية.

اهتمت الورقتان التاليتان بالقطر الجزائري فقد قام التونسي أحميدة النيفر بقراءة في "تجربة حركة مجتمع السلم الجزائرية" من خلال معالجة المحددات الفكرية و التنظيمية التي تمكن من فهم التوجس الذي عبر عنه بعض المتخوفين من صدقية ما يرفعه الإسلاميون الراغبون في العمل الإسلامي القانوني والانخراط في اللعبة السياسية، في حين ركزت مداخلة الباحث الجزائري عروس الزبير "الحركات الإسلامية المشاركة في المؤسسات السياسية" على التقاط أهم محطات المشاركة السياسية للإسلاميين الجزائريين، مستنتجا ما يقوم عليه التيار الإخواني في الجزائر من انقسامية تنظيمية بالرغم من المصدر المعرفي الحركي الواحد والهدف المشترك.

وفي مداخلتها "الإسلاميون بتونس بين المواجهة والمشاركة 1980-2006" قامت الباحثة التونسية أعلية علاني بالتأريخ لظهور وتطور الحركة الإسلامية في تونس، مع التشديد على تطور موقفها من المشاركة السياسية، وإظهار الظروف الذاتية والموضوعية التي دفعت حركة الاتجاه الإسلامي (حركة النهضة حاليا) إلى المرواحة بين خيار المشاركة وبين اكرهات المواجهة مع النظام الحاكم.

على نفس المنوال عبر الباحث الليبي مصطفى عمر التير في مداخلته "الحركات الإسلامية والسلطة في ليبيا: ماضي مقبول وحاضر مرفوض" إلى أهمية الرجوع إلى التاريخ في كل عملية تروم الفهم الواقعي للحركات الدينية، و إلى هذه الخلفية أرجع الباحث نشأة هذه الحركات إلى القرن 19 من خلال

ظهور السنوسية التي وجهت نشاطها لمقاومة الاستعمار. في حين كان رصد الباحث للجماعات الدينية المعاصرة (الإخوان- التجمع الإسلامي- الجهاد- التكفير الهجرة- الجماعة الإسلامية المقاتلة- سرايا المجاهدين) من خلال دراسة حالات نموذجية رصد من خلالها تنوع الزعامات والأنشطة والأصل الاجتماعي لأتباع هذه التنظيمات.

"الحركة الإسلامية السودانية والمشاركة السياسية" كانت عنوان الورقة التي تقدم بها الباحث السوداني حيدر إبراهيم علي، فبعد تذكيره بما يميز الحركة الإسلامية السودانية عن بقية الحركات في العالم الإسلامي (كونها نشأت كجزء من الحركة المطالبة بالتححر الوطني)، قام الباحث بدراسة نقاط الاختلاف والتمايز المسجلة بين صفوف الحركة قبل اعتلاء الحركة للسلطة السياسية، كما تتبع طرق نفاذها إلى السلطة، وذلك قبل أن يخصص القسم الثالث من ورقته لنقد عموم التجربة الإسلامية السودانية، خصوصا وأنها كانت اختبارا واقعيًا لنظريات الإسلام السياسي فيما يتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان وقبول الآخر وتحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية.

لقد حظيت التجربة اللبنانية بدورها باهتمام بالغ إذ قدم الباحث عدنان السيد الحسين مداخلة بهذا الصدد تحت عنوان "الحركات الإسلامية والمشاركة في المؤسسات السياسية: الحالة اللبنانية" والتي خصص جزءا كبيرا منها عن تأثير ما يعاينه لبنان من تعدد طائفي ومذهبي على الحركة الإسلامية (حزب الله- الجماعة الإسلامية) و التي لم تستطع أن تمنع نفسها من الاتصاف بالطائفية، وقد أحال الباحث إلى هذا العامل كثيرا في تفسيره لانجازات الحركة وإخفاقاتها، وفي استنتاج ما يواجهها من تحديات.

أما الباحث السوري عمر كوش فقد تتبّع مسار المشاركة السياسية للحركة الإسلامية السورية وذلك في مداخلته "الإخوان المسلمون في سوريا وآفاق المشاركة في الحراك الديمقراطي" مذكرا بأن الإخوان المسلمين في سوريا عبروا عن أنفسهم بالمشاركة في المؤسسات السياسية في أربعينيات القرن الماضي، أما في الطرف الحالي فهم يشكلون إحدى القوى المهمة المطالبة بعودة الحياة السياسية إلى طبيعتها العادية في القطر السوري.

وعلى عكس التجربة السورية كان الحراك السياسي للحركة الإسلامية في الأردن البلد الجار أكثر كثافة، بحيث يرجع تأسيس جمعية الإخوان المسلمين

في هذا البلد على 1946 كما شهد بروز حركة أخرى سميت "بحزب جبهة العمل الإسلامي". وهو المسار التي حاولت ورقة الباحث خالد سليمان معالجته من زاوية تحليل حصيلة المشاركة السياسية لهاتين القوتين و بيان إستراتيجيتهما في تجاوز العقبات التي واجهتهما كما وضع الباحث عدة رؤى حول المستقبل السياسي للحركات الإسلامية في الأردن.

وقد كان للحركة الإسلامية في فلسطين نصيب من اهتمام الندوة وذلك من خلال مداخلة الباحث إبراهيم أبراش "حركة حماس والانتخابات الفلسطينية: تحديات خارج السياق" وقد أشار الباحث إلى ما تتميز به الحالة الفلسطينية من حيث خضوع الشعب الفلسطيني للاحتلال الإسرائيلي مما يجعل مما يسمى أحزابا سياسية في الحقيقة فصائل مقاومة مسلحة ومكونات لحركة تحرر وطني، وقد كان لهذا العامل أهمية كبيرة في تفسير الباحث لقدرة حماس على تكييف برامجها المعلنة مع مشروع التسوية والالتزامات الدولية. كما اعتمده في سياق الإجابة على تساؤلات أخرى تمحورت حول مدى استعداد حماس لمبدأ تداول السلطة الذي هو جوهر الممارسة الديمقراطية.

أما الباحث نبيل عبد الفتاح فقد اهتم في مداخلته "الإخوان المسلمون والانتخابات البرلمانية في مصر 2005" بالمكانة السياسية المهمة التي أصبح يحتلها الإخوان المسلمون في مصر بعد الانتخابات النيابية لعام 2005، والتي خولت لهم الحصول على نسبة 21% من المقاعد. وقد سعى الباحث من خلال دراسته إلى استعراض رصيد الجماعة الذي دخلت به انتخابات 2005، كما استعرض إستراتيجيتها خلال هذا الاستحقاق الانتخابي، ليخلص إلى الاستنتاج بأن قوة الإخوان المسلمين هي محصلة لتحول طويل تناوله الباحث بكثير من الدقة والتفصيل.

كما استقطبت الحالة المصرية أيضا مداخلة الباحث المصري حسام تمام: "تحولات الإخوان المسلمين، كيف أثرت المشاركة السياسية على حركة الإخوان"، ملخصا هذا التحولات في العديد من النقاط من أهمها تماهي المشروع الإخواني في حدود الدولة الوطنية، وبروز روح إخوانية جديدة أساسها التكيف مع الواقع كما هو دون السعي على تغييره كما كان الحال في أدبيات الحركة في فترات سابقة، ثم اتساع القاعدة الاجتماعية للحركة حيث أصبح مناظروها من



الطبقة البورجوازية المتدينة وليس من الطبقات الاجتماعية المهمشة اجتماعيا وسياسيا .

وأخيرا فتح المجال للاهتمام بالتجربة التركية من خلال مداخلتني الأستاذين محمد خيرى قيرباش أوغلو: "الحركة الإسلامية السياسية التركية في الميزان" و محمد العادل: "قراءة في أبرز النجاحات والإخفاقات في المسيرة السياسية للحركة الإسلامية في تركيا" وقد خلص البحث الأول إلى بيان مدى تأثير إكراهات الوضع الداخلي على الحزبين الإسلاميين (العدالة والتنمية وحزب السعادة)، إلى حد أنهما اضطرا إلى التخلي عن الصفة الإسلامية لصالح تبني هوية سياسية محافظة، وإرجاع سقف المطالبات الإسلامية إلى مجرد إجراء تغييرات على النظام العلماني عوض محاولة تغييره جذريا، مما أفقد الحركة الإسلامية القدرة على صياغة مشروع إيديولوجي متكامل، لصالح المروحة بين دفتي النظام العلماني بشكل تتفادى معه الصراع القوي مع العقيدة العلمانية المتحكمة في دواليب الدولة. في حين قام محمد العادل بالتحقيب لهذه التحولات حيث ميز بين المرحلة التي انعدم فيها الوجود الإسلامي في المجتمع، وبين الفترة التي عرفت ظهورا تدريجيا للتيارات الإسلامية، مع دراسة أشكال هذا الوجود وصيغته والتأثير الذي أحدثه على تجربة الحركة الإسلامية في تركيا بشكل عام.

وتحدث الباحث عبد الله تركماني في المداخلة الأخيرة "الإسلام والحداثة السياسية في التجربة التركية" عن أسباب الظهور القوي للتيارات الإسلامية التركية ملخصا إياها في عاملين من طبيعة سوسيو-أنثروبولوجية وهما: 1- نشأة معتقدات جديدة لدى الشعب التركي أهمها عدم استعداده لإعطاء النخبة العلمانية فرصة أخرى بعد ثلاثة أرباع القرن من العنف والانقسام الداخلي والتوتر الاقتصادي المستمر 2- الناخب التركي أمل أن يحقق الصعود الإسلامي إلى الحكم إعادة التوازن إلى إشكالية الهوية والثقافة التي نخرت الجمهورية التركية، وأقامت تلك الهوية العميقة بين الدولة والمجتمع.

عبد الحكيم أبو اللوز

”الصحراء من إيكولوجيا الإلهي إلى التنمية المستدامة“، كتاب أشرف على إعداده أحمد مورو و برنارد كالاورا، صدر عن دار النشر ”لارماتان“، باريس، 2005، يتألف من 265 صفحة، منشور باللغة الفرنسية\*

هذا المؤلف هو ثمرة الملتقى الذي نظمتها جامعة ”بيكاردي جول فارن“ و قد أشرف عليه برنارد كالاورا و نذير معروف، يتطرق إلى الخصوصية التناقضية و المتعددة لعلاقة الإنسان بالصحراء، فهذه العلاقة لا يمكن حصرها في بوثقة واحدة بسبب الأشكال العديدة التي تتخذها بتغير الجغرافيا و الناس و الثقافات و كذا الإطار التاريخي.

فالصحراء كفضاء للإله و المقدس و التوحيد هو بلاريب واحد من الأشكال الأكثر شيوعا للمخيال الجماعي، في هذا المعنى تتحول الصحراء إلى مهد الإيكولوجيا، فهي في نظر عدة باحثين و منهم ”ريجبي ديبراي“ مسكن الإله و الدين، فضاء يقتضي الاعتراف و التعبير عن التوحيد، فهناك من يلجؤون و من يعارضون حياتهم السابقة من أجل الإستقرار في الصحراء لتحقيق المقربة من الله و من أجل مواجهة قوى الشر التي تملأ هذا الفضاء و منها الأرواح و الجان و غيرها. أما بالنسبة للرحالة الذين يتخذون منها مكانا لقضاء حياتهم فهم يظهرون ككائنات بدائية و هامشية، بين الإنسان و غير الإنسان يلفهم الحذر و سوء الظن.

لكن تسمية الصحراء تغيرت و إتخذت معنى آخر في مطلع القرن التاسع عشر فهي على الأقل لم تبق تلك المعطيات الصوفية و الدينية فقط و لم تظل البلد المخيف و العقيم الذي يواجه الحديقة القرآنية، فالإسلام الذي ظهر في الصحراء يجعل في مغادرة مهده الأصلي من أجل الوصول إلى ضفاف الساحل في بغداد و دمشق و غرناطة.

و لدراسة الصحراء كفضاء تحول من إيكولوجيا الإلهي إلى التنمية المستدامة إرتأى الباحثون أن تصب الإشكالية في مكانة و دور الصحراء في الحداثة مع التركيز على القطيعة و التواصل، فإدخال الاهتمامات البيئية يمكن أن تكون

\* Moro, Ahmed ; Kalaora, Bernard, *Le désert : de l'écologie du divin au développement durable*, Paris, éditions l'Harmattan, 2005, 265 p.

مناسبة لفحص - في الوقت ذاته - مسار إعادة تصنيف المجال و الإعراف بهوية سكانه من خلال الممارسات المصنفة على أنها دائمة.

و جاء في هذا المؤلف الذي شارك فيه 14 باحثا من فضاءات ثقافية مختلفة، ثلاثة أقسام رئيسية: يتعلق الأول بالصحراء و مسارها و إنتقالها من المكان السامي إلى نظام بيئي يعنى بالطبيعة تناول الصحراء و المجتمع من حيث الماضي و الحاضر كذلك الصحراء والجبل كمجالين للتجارب و التنمية المستدامة بالإضافة إلى محاولته التأسيس لأنثروبولوجيا الصورة أين قدم بعض الأفكار حول علاقة الرؤية بالمعرفة ليؤسس ل"قصة مغامرة"، دون تجاهل التطرق إلى نظرة كل من "إبن خلدون" و "إبن بطوطة" إلى الصحراء، فجاء في الكتاب أن الإختلاف في وجهة نظرهما إنما تؤسس انطلاقا من اختلاف نقطة البداية، فالأول يراها بعيون المؤرخ المهتم بالقوانين المنظمة للحضارة و دساتير الأمم و الإمبراطوريات، أما الثاني فيلاحظ و يراقب بعيون الرحالة الجغرافي الذي إرتكز عمله على تعريف المواقع و حساب المسافات و سرد خصوصيات وأنشطة الناس و كذا التعريف بعاداتهم و تقاليدهم. إلا أنهما يلتقيان في نقطة جوهرية هي: من قال أن الصحراء هي قفار؟

القسم الثاني يتمحور حول إشكالية التحول من مكان إلى محيط عن طريق إكتساب صبغة طبيعية صرفة حيث ركز على الماء و ميكانيزمات التنمية في الواحات و أعطى واحات القطار التونسية كمثال على ذلك، هناك أيضا الأرض و الماء و التبادل أو الثلاثية الواحائية زيادة على بنى الري و قياس الأمطار في غرب إفريقيا بالإضافة إلى سياسة رد الإعتبار و الإستغلال الزراعي في الصحراء - ولاية أدرار الجزائرية كنموذج -.

في حين تطرق القسم الثالث من هذه الدراسة إلى تقارير الأبحاث و الدراسات التي أنجزها مرصد البيئة الصحراوية من حيث إستغلال المياه الجوفية في منطقة توات قورارة بولاية أدرار و كذا تدهور البيئة و المحيط بنفس المنطقة، فضلا عن مستوى التجهيز في قصور التوات بالجزائر دائما.

و كان هذا الكتاب الزاخر بإنتاج المعرفة حول الصحراء مدعما بقاموس مصغر للمفردات المستعملة في الدراسة حتى يسهل على من لا يعرف الصحراء استيعابها، و ضم 25 مفردة نأخذ منها على سبيل المثال لا الحصر "فوقارة" و هي قناة جوفية توفر المياه لسقي المزروعات من الآبار، هناك أيضا

"Harmattan" و هي رياح جافة محملة بالغبار تكون شمالية شرقية إلى شرقية تهب على غرب إفريقيا و أصلها من الصحراء. ليخلص في الأخير إلى أن التحلي بالوعي بخصوص التنوع البيولوجي يعيد تعريف مكانة الصحراء ضمن مكونات كوكب الأرض، فبدلا من تحطيمها أو أنسنتها (من الإناسة) ينوط بالإنسان أن يفهم الرهانات البيئية عن طريق المحافظة على مجال يرتبط في الوقت نفسه بالحي و بالمقدس.

و من الباحثين المشاركين في هذه الدراسة:

نذير معروف، Bernard Kalaora، Deffontaine Jean Pierre،  
 Burnus E. T. Roche، أحمد مورو، Danielle Kintz، جون أوليفيبي جوب،  
 عابد بن جليد، سيد أحمد بلال، واسيني داري، محمد حدايد،  
 . Carbonnel J.P.

كلثومة نجار-أقيس